نزوع سوق العمل الى اللارسمية دراسة قياسية لولاية تلمسان في الجزائر

د. قازي أول محمد شكري
أستاذ جامعي وباحث في الاقتصاد القياسي

تكاد تكون الدّراسات المتعلّقة بالاقتصاد التنموي–غير متناهية– والمنطلقة من ترسانة الأدبيات المهتمة بالقطاع غير الرسميّ داخل اقتصاديات الدول النامية بإبراز صلته بالبطالة؛ كتلك التي خاضها كل من "**هاريس، شارم، بونوة، حمّودة** و **ميزات** أو حتى **شنايدر** و **مالوني**" و غيرهم سعيا منهم لتبيان الدّور الكبير الذي يقوم به هذا الأخير في مواجهة البطالة؛ خاصّة خلال فترة الأزمات. وبما أنّ القطاع غير الرسميّ يمتلك قدرة على التكيّف مع مختلف الأوضاع– و بالأخصّ من حيث إسهامه في ضبط سوق العمل–؛ ففي الأغلب ما تخلص نتائج الدراسات إلى المناداة بإدراجه في القطاع الرسميّ.

فالبطالة النوعيّة التي لا تزال تضرب بأطنابها في بلادنا في وجود البرامج و الأجهزة الرسمية تجبرنا على عرض وإيراد أكثر من تساؤل بشأن فعالية سياسات التشغيل المنتهجة؛ و إلاّ فكيف يفسّر وجودها داخل هذه المناطق أمام عجز هذه الأخيرة على تداركها؟

فالردّ يبدأ بالوقوف على ديناميّة القطاع في توفير مناصب الشغل؛ بحيث أنه أصبح يكتظّ مؤخّرا بعمالة نوعية مؤهلة اعتبرته منفذ نجاة و تمسّكت به، فهو يمتصّ أكثر من المليون و نصف المليون فرد، ولا يزال يمتدّ يوميا و كلّ ساعة أمام تذبذب سوق العمل الرسمي، وكلما زاد امتدادا أصبحت الدولة مجبرة على التكيّف معه و قبوله كحلّ استراتيجيّ على الأقلّ في ظلّ الظروف الراهنة، فيقول **هني** :"حتّى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده" .

من أجل هذا كلّه و للإجابة على موضوع الدراسة وتأكيد أو نفي صحة الفرضيّة، قام الباحث بتحقيق ميدانيّ حول نوعيّة العمالة الناشطة داخل القطاع غير الرسمي لولاية تلمسان الحضرية (٢٠١٥)م، تحقيق مسّ عيّنة متكوّنة من ١٠٠ مؤسّسة صغيرة الحجم بالتحرّي حول (حجمها و نوعية عمالتها ونمطها) التنظيميّ وكخاصيّة أساسية التعرّف على درجة تعاملها مع القطاع الرسمي وقابلية الانصهار فيه...، إلى جانب التعرّف على (طبيعة العمل، طرق توزيع المهام و تقاسم الوظائف ...) منتهجين في ذلك تعريفا شاملا يجمع بين مختلف النشاطات غير الرسمية الشرعية المتهرّبة من مراقبة الدولة بشكل (كلّيّ أو جزئيّ) بغضّ النظر عن طبيعة من يمارسها، ولتسهيل

التحليل تمّ الاعتماد على نموذج **Probit & Logit** لدراسة البيانات و المعطيات النوعية الخاصّة بمختلف الفئات الناشطة في القطاع غير الرسمي.

وصف المتغيّرات و شرح البيانات الخاصّة بممارسة العمل غير الرّسميّ عند المؤسّسات

- النشاط بالقطاع الرسمي:

الشكل البياني رقم ١ : يشير إلى معالم الممارسة الرسمية

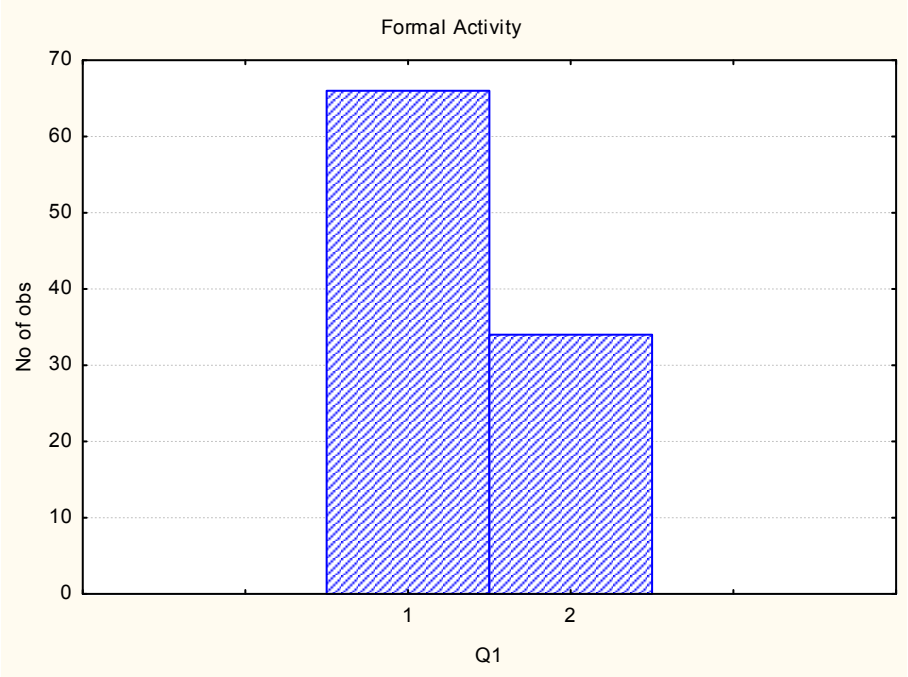

التفسير: يبينّ الشكل البيانيّ أنّ ضعف المشاهدات العاملة بالقطاع غير الرسمي قد سبق لها العمل بالقطاع الرسمي و بنسبة ٦٥٪ و هو معدّل لا يستهان به، دلالة على نزوع المؤسسات إلى الممارسات غير الرسمية، كما تجدر بنا الإشارة إلى الذّكر بأنّ هذه المؤسّسات تكون في غالبيّتها قد استفادت سابقا من أجهزة مواجهة البطالة؛ بحيث يبلغ عدد المؤسّسات المستفيدة ٤٥ مؤسّسة.

- مغادرة القطاع الرسميّ:

الجدول رقم ١ : يشير إلى أسباب الانسحاب من القطاع الرسمي

دوافع الانسحاب من القطاع الرسمي

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	8	8	7,921	7,92
2	4	12	3,960	11,88

4	7	19	6,931	18,81
5	5	24	4,950	23,76
12	2	26	1,980	25,74
14	4	30	3,960	29,70
15	7	37	6,931	36,63
24	1	38	0,990	37,62
25	4	42	3,960	41,58
45	12	54	11,881	53,47
124	2	56	1,980	55,45
125	2	58	1,980	57,43
135	1	59	0,990	58,42
145	11	70	10,891	69,31
156	1	71	0,990	70,30
234	1	72	0,990	71,29
235	2	74	1,980	73,27
345	4	78	3,960	77,23
456	1	79	0,990	78,22
1235	3	82	2,970	81,19
1245	8	90	7,921	89,11
1345	4	94	3,960	93,07
2345	2	96	1,980	95,05
12345	3	99	2,970	98,02
Missing	2	101	1,980	100,00

التفسير : تشير مجمل معطيات الجدول إلى أنّ حوالي ٨٪ من المؤسسات المستجوبة تفضّل الممارسة غير الرسمية؛ بسبب سهولة الدخول إليه أوّلا، ومن ثمّ السهولة في تحقيق الربح بنسبة ٧٪، كما يسهل علينا استخلاص أنّ ما نسبته ٢٠٪ من المؤسّسات التي اختارت نهج القطاع غير الرسمي بسبب العاملين الأوّلين ليليها بعد ذلك الرغبة الملحّة في التملّص من الضرائب، و تفادي تكاليف تأمين العمالة، و يقدّر المعدّل بنحو ١٢٪، بالمقابل فإنّ بيانات الجدول تبينّ بأن هناك ١١٪ من المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي اختارت هذا القطاع بسبب سهولة الدخول إليه، سهولة تحقيق الربح إلى جانب التملّص من بعض التكاليف المرهقة كالأعباء الضريبية.

- طبيعته القطاع الرسمي و غير الرسمي :

الشكل البياني رقم ٢ : يشير إلى طبيعة القطاع الرسمي و غير الرسمي

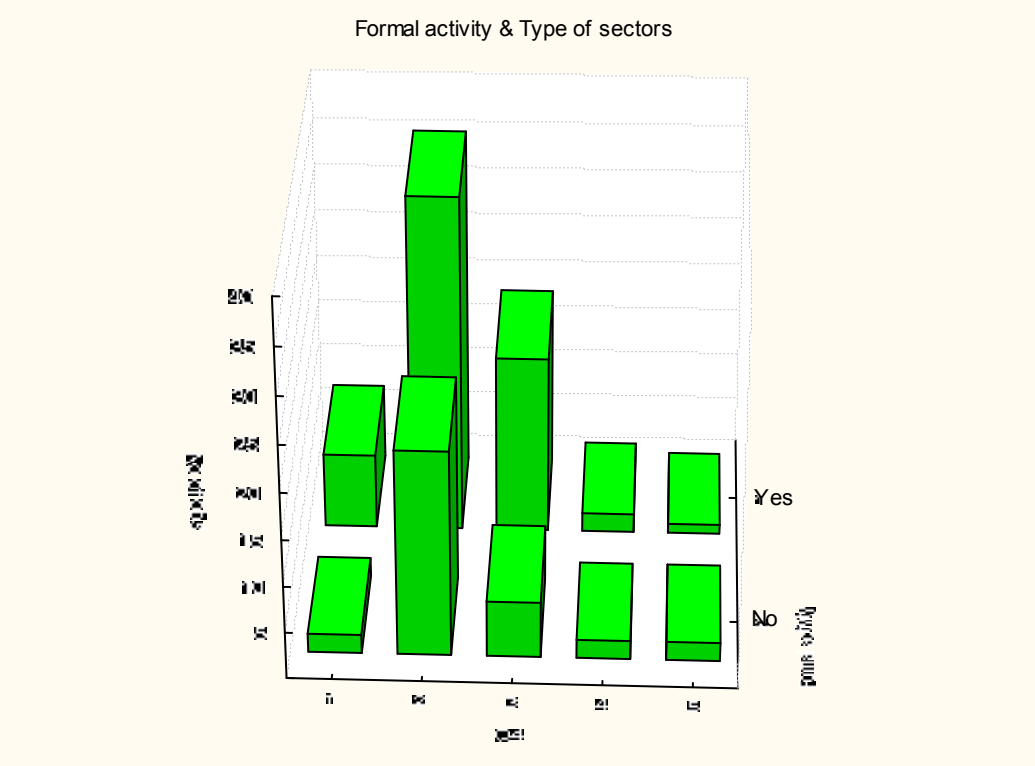

التفسير : يشير الشكل البيانيّ الموجود أعلاه أنّ المؤسّسات التي تنشط بالقطاعين (الرسميّ و غير الرسميّ) تتّجه ممارستها نحو التجارة بالدرجة الأولى، ومن ثمّ يأتي تفضيلها لقطاع الخدمات بالدرجة الثانية، و هي مسألة بديهية يعود تفسير أسبابها إلى ضعف تكاليف إقامة تجارة و تقديم الخدمات أيضا إلى أهمية العوائد التي تسديها الممارسة بهما. أمّا فيما يتعلّق بالبناء فنسبة الممارسة تبقى موزّعة بالتكافؤ بين القطاعين (الرسميّ و غير الرسميّ)، والملحوظ من خلال الشكل البياني أنّ الممارسة غير الرسمية بقطاع الفلاحة تبقى الأهمّ.

- مجال الممارسة بين القطاعين:

الشكل البياني رقم ٣ : يشير إلى الاحتفاظ بنوعيّة النشاط من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي

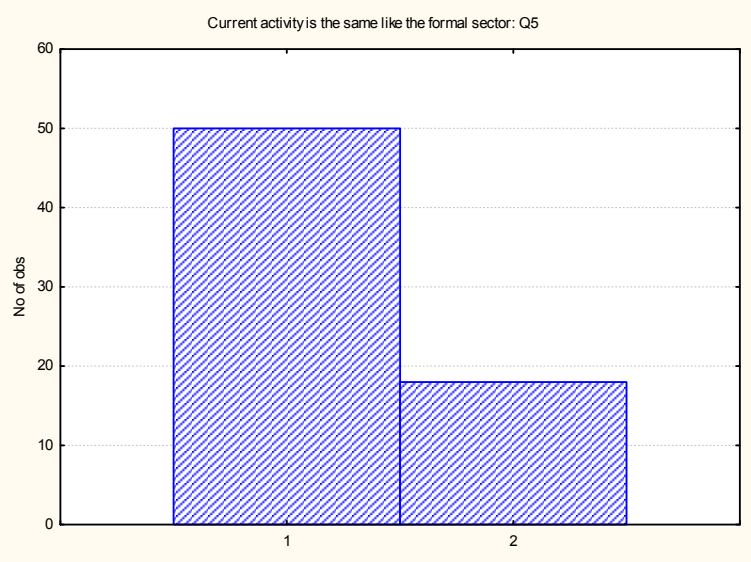

التفسير : نستنتج من الشكل البياني أعلاه، أنّ نصف المؤسّسات التي سبق لها العمل بالقطاع الرسمي و التي تحوّلت فيما بعد إلى القطاع غير الرسمي بقيت محتفظة بطبيعة النشاط نفسها، و كأنّ القطاع الرسمي ما هو في حقيقته سوى امتداد للممارسات غير الرسمية؛ ممّا يدلّ على أنّ المؤسّسات تتّجه إلى الممارسات غير الرسمية فور استنفادها لامتيازات القطاع الرسمي؛ خاصّة بعد نفاد مدّة الامتياز التي تمنحها أجهزة مواجهة البطالة.

- طبيعة الممارسة:

الشكل البياني رقم ٤ : يشير إلى طبيعة الممارسة

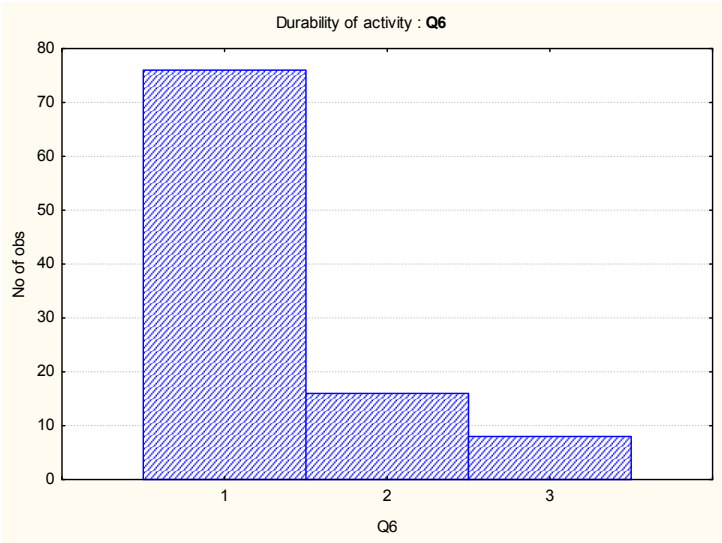

التفسير : إنّ أوّل ما يمكن استنتاجه من القراءة البيانية للنموذج الموجود أعلاه أنّ النشاط الممارس من قبل أغلب المؤسّسات الموجودة في القطاع غير الرسمي هو نشاط دائم في أغلب الأوقات، هذا بالإضافة إلى وجود عدد ضئيل من المؤسّسات التي تنشط بشكل مؤقّت و محدود و يتعلّق الأمر بقطاع الفلاحة.

- مدّة الممارسة :

الجدول رقم ٢ : يشير إلى مدّة ممارسة النشاط غير الرسمي

مدّة ممارسة النشاط غير الرسمي

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	7	7	7	7
2	44	51	44	51
3	21	72	21	72
4	28	100	28	100
Missing	0	100	0	100

التفسير : يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ ٤٤٪ من المؤسسات لديها أقدمية من حيث الممارسة في القطاع غير الرسمي، أقدمية تتراوح مدّة حياتها بين السنة و الثلاث سنوات، بينما ٢٨٪ منها لديها فترة ممارسة تتعدّى ٦ سنوات، و هي إشارة واضحة إلى الأهمية التي يحتلّها هدا القطاع؛ خاصّة من حيث ما يسديه من عوائد مالية.

- عوائد الممارسة :

الجدول رقم ٣ : يشير إلى عوائد القطاع غير الرسمي

عوائد الممارسة غير الرسمية

	Percent	Cumulative – Percent
1	21	21
2	17	38
3	51	89
4	11	100

Missing	0	100

التفسير : إنّ الإحصائيات المستنبطة من الجدول رقم ٣ تبينّ أنّ أكثر من نصف المؤسّسات المستجوبة تعتبر مقدار ما تتحصّل من عوائد من ممارستها في القطاع غير الرسمي مقبولة على العموم و هي كفيلة بتغطية حاجيتها، كما نستنتج من الجدول أنّ ٢١٪ من هذه المؤسّسات ترى أنّ العوائد تسمح بتغطية الحاجيات كلّها بشكل كلّيّ.

- عدد العاملين بالمؤسّسة في القطاع غير الرسميّ:

الجدول رقم ٤ : يشير إلى المؤسّسة و عدد العاملين فيها

المؤسسة و عدد العمال

	Count	**Cumulative – Count**	**Percent**	**Cumulative – Percent**
1	13	13	13	13
2	87	100	87	100
Missing	0	100	0	100

الجدول رقم ٤– أ : يشير إلى المؤسسة و عمّالها

حجم العمالة

	Count	**Cumulative – Count**
1	17	17
2	14	31
3	21	52
4	14	66
5	12	78
6	3	81
7	1	82
9	1	83
10	3	86
20	1	87

التفسير : يبينّ لنا الجدول (٤ و٤–أ) أنّ ١٣٪ من أصحاب المؤسّسات يعتمدون على شخصهم أثناء مزاولة نشاطهم، في حين أنّ ٨٧٪ من المؤسّسات المستجوبة تشغل عمالة يبلغ عددها في المتوسّط ٦ عاملين؛ ممّا يشيد بمكانة القطاع غير الرسمي في امتصاص البطالة، و هو ما يؤكّد فرضية الدراسة المعروضة في موضوعنا.

- نوعية العمالة في القطاع غير الرسمي :

الجدول رقم ٥ : يشير إلى نوعية العمالة

نوعية العمالة

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
Yes	77	77	77	77
No	10	87	10	87

التفسير : فمن بين مجموع المؤسّسات المستجوبة نجد أنّ ١١ مؤسسة فقط تعتبر عمالتها غير مؤهّلة، أمّا سائر المؤسّسات و هو ما يوافق نسبة ٧٧٪ فترى أنّ عمالتها نوعيّة، مؤهّلة، حاصلة على شهادات جامعية، و هو الأمر ذاته الذي يجعلنا نؤكّد صحّة ما قلناه أنّ البطالة في الجزائر هي (بطالة نوعيّة)، و بالتالي فإن طبيعة العمالة التي يزخر بها القطاع غير الرسمي هي (عمالة نوعية)؛ ممّا يبرز دوره الكبير في توفير مناصب الشغل.

- نوعيّة الأجر:

الجدول رقم ٦ : يشير إلى نوعية الأجر السائدة في القطاع غير الرسمي

طبيعة الأجر

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	1	1	1	1
2	16	17	16	17
3	26	43	26	43
4	27	70	27	70
5	8	78	8	78
6	1	79	1	79
23	2	81	2	81
24	1	82	1	82

25	1	83	1	83
34	2	85	2	85
45	2	87	2	87
124	1	88	1	88
234	1	89	1	89
245	1	90	1	90
Missing	10	100	10	100

التفسير : إنّ أغلبيّة الأجراء الناشطين بالقطاع غير الرسمي يحصلون على مداخل (شهريا و أسبوعيا) حسب طبيعة النظام المعمول به داخل المؤسسة، و تبلغ النّسب في ذلك ترتيب ٢٧٪ و ٢٦٪ على التوالي، و هو ما يوافق عملية تسليم الأجور بمختلف القطاعات الأخرى، كما لا يفوتنا أن نقول : أنّ طبيعة تسديد الأجور و المستحقات داخل النظام غير الرسمي مشابهة لتلك المعمول بها داخل القطاع الرسمي .

- المساهمون في القطاع غير الرسميّ :

النموذج البياني رقم ٥ : يشير إلى مختلف المساهمين في القطاع غير الرسمي

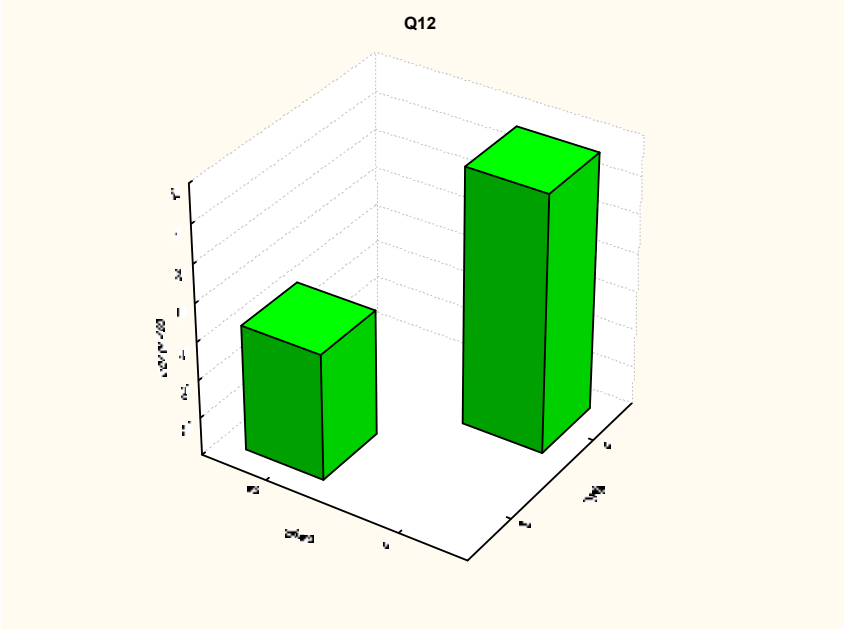

التفسير : فمن خصوصيّات و مميّزات القطاع غير الرسمي أنه يعتمد في نشاطه على المؤسّسات الصغيرة و الصغيرة جدّا ذات الطابع (الأسريّ أو العائليّ) كما تسمّيه الأغلبية الدّارسة و المحلّلة لهذا الأخير، من هنا نقول : أنّه من

المنطقيّ أن نستنتج من خلال دراستنا القياسية أنّ ٦٥٪ من المؤسّسات الناشطة فيه تعمل لحسابها الخاصّ في حين أنّ سائر المؤسّسات تعمل بطرق أخرى؛ سواء مع (الشّركاء أو الوسطاء) وما شابهها وشاكلها .

- دوافع اختيار النشاط :

الجدول رقم ٧ : يشير إلى دوافع اختيار النشاط غير الرسمي

دوافع اختيار النشاط

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	6	6	6	6
2	5	11	5	11
3	4	15	4	15
4	10	25	10	25
5	6	31	6	31
6	2	33	2	33
12	2	35	2	35
13	2	37	2	37
14	2	39	2	39
15	3	42	3	42
24	2	44	2	44
35	2	46	2	46
45	19	65	19	65
46	1	66	1	66
56	3	69	3	69
135	1	70	1	70
145	15	85	15	85
245	2	87	2	87

345	3	90	3	90
356	1	91	1	91
456	3	94	3	94
1245	1	95	1	95
1345	1	96	1	96
1456	1	97	1	97
2456	1	98	1	98
3456	1	99	1	99
123456	1	100	1	100

التفسير : من بين النتائج المسجّلة أنّ ١٠٪ من المؤسّسات اختارت اللارسمية؛ لسهولة تحقيق الربح و هذا ما يوافق بالضبط ما سبق و أن أشرنا إليه في تحليلنا السابق، كما أنّ ١٩٪ من هذه المؤسّسات اختارت النهج غير الرسميّ؛ بسبب السهولة في تحقيق الربح، و–كذلك– لأنّ النشاط الممارس يمثّل أحسن ما هو موجود في الميدان.

كما تشير نتائج الجدول إلى أنّ ١٥٪ من المؤسّسات الموجودة داخل حلقة الممارسة غير الرسمية تسوّغ أو بالأحرى تعيد سبب وجودها في هذا القطاع إلى ثلاثة عناصر تتمثّل في سهولة دخول الميدان؛ أحسن ما هو موجود؛ سهولة تحقيق الربح.

- التعامل مع القطاع الرسمي :

النموذج البياني رقم ٨ : يشير إلى التعامل مع القطاع الرسمي

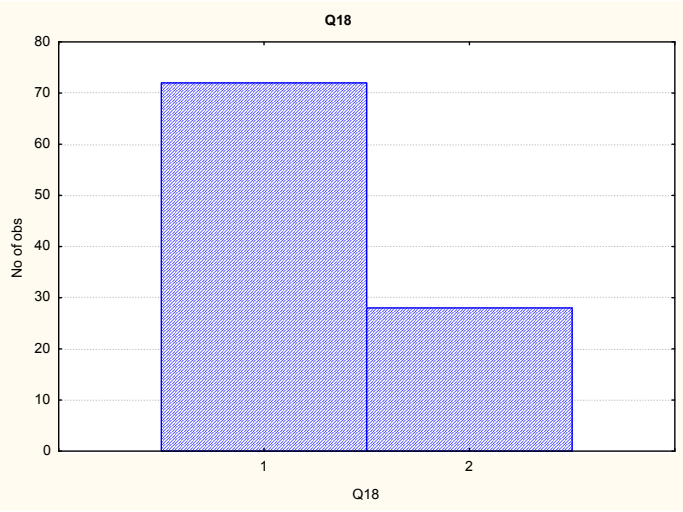

التفسير : فالمعاينة الأولى للشكل البياني تثبت صحّة ما قلناه، و أنّ هناك تعاملا مباشرا مع القطاع الرسمي؛ من خلال عمليات التبادل، و اعتماد قنوات تصريف السّلع نفسها؛ بدليل أنّ ٧٢ مؤسّسة من ضمن المؤسّسات المستجوبة تؤكّد تعاملها مع القطاع الرسمي.

- صعوبات الممارسة غير الرسمية :

الجدول رقم ٨ : يشير صعوبات الممارسة غير الرسمية

صعوبات الممارسة غير الرسمية

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	19	19	19	19
2	2	21	2	21
3	14	35	14	35
4	15	50	15	50
12	2	52	2	52
13	11	63	11	63
14	9	72	9	72
24	3	75	3	75
34	5	80	5	80
124	1	81	1	81
134	2	83	2	83
345	1	84	1	84
Missing	16	100	16	100

التفسير : تبيّن نتائج الدراسة القياسية أنّ ٤٤٪ من المؤسّسات تواجه صعوبات أثناء ممارستها لنشاطها؛ بسبب المضايقات المتعلّقة بالمراقبة و المعاينة، إلى جانب المضايقات الأمنيّة، أيضا أنّ ١٥٪ من المؤسّسات تجد صعوبات؛

نظرا لصرامة الزبائن و تشددهم من حيث الجودة، بالمقابل نسجّل أنّ ١٦٪ من هذه المؤسّسات المستجوبة لم تذكر طبيعة الصعوبات التي تتعرّض إليها؛ و كأنها لا تتعرّض إلى هذا النوع من المضايقات !!!.

- رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية:

الجدول رقم ٩ : يشير إلى إمكانات العودة إلى القطاع غير الرسمي

رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	52	52	52	52
2	43	95	43	95
Missing	5	100	5	100

الجدول رقم ٩-أ : يشير إلى إمكانات العودة إلى القطاع غير الرسمي

رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية- نعم-

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	5	5	5	5
2	2	7	2	7
3	4	11	4	11
4	1	12	1	12
5	4	16	4	16
12	11	27	11	27
13	3	30	3	30
14	1	31	1	31
15	1	32	1	32
24	1	33	1	33
123	13	46	13	46

124	1	47	1	47
134	1	48	1	48
1234	3	51	3	51
1245	1	52	1	52
Missing	48	100	48	100

التفسير : بما أنّ النسبة شبه متكافئة بين الرغبة في العودة و اللاعودة إلى الممارسة الرسمية؛ أيّ: ٥٢٪ مقابل ٤٣٪؛ فالنّسبة المتبقّية و الممتنعة عن الإدلاء برأيها تثير الفرضية المقترحة لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي لكن بشروط (ينظر الجدول ١٩–أ) . وإنّ ممّا يجعل الباحث يحار فيه أنّ نتائج الدراسة القياسية تثبت أنّ ١٣٪ من المؤسّسات الراغبة في العودة إلى القطاع الرسمي تربط عودتها بشرط الحصول على (تخفيضات جبائيّة , تخفيض تكاليف تأمين العمالة مع حتميّة تبسيط إجراءات الحصول على القروض)، أيضا أنّ ١١٪ من هذه المؤسّسات تشترط حتمية وجود الشرطين المذكورين حتّى تعود إلى الممارسة الرسمية .

وأخيرا : لا بدّ من بيان أنّ ما نسبته ٤٪ من المؤسسات غير الرسمية قد نوّهت إلى ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القروض؛ و هو ما يفسّر ضمنيّا عدم اقتناع هذه الأخيرة بفعالية النظام المصرفي الجزائريّ.

الخاتمة :

لقد ركّزت الدراسة على عدّة محاور ذات الصلة المباشرة بفرضيّة الدراسة كأسباب الانسحاب من القطاع الرسمي و التحوّل إلى القطاع غير الرسمي من حيث الدوافع، إلى جانب دراسة نوعيّة العمالة العاملة و طبيعة المداخل السائدة بهذا القطاع، كما تمّ التطرّق إلى علاقة القطاعين فيما بينهما ممّا يمكّننا من استنتاج آثارهما وتأثير كلّ منهما على الآخر.

ومن جملة ما ركّزت عليه الدراسة : آراء أصحاب المؤسّسات حول احتمال العودة إلى الممارسة الرسمية أو لا، أيضا التسهيلات التي يريدونها، ومختلف الصعوبات التي يتعرّضون لها في ضوء الممارسة غير الرسمية .

و عليه فمهما كانت التعريفات المقدّمة و المقاربات المعتمدة، المتناولة لموضوع القطاع غير الرسمي فإنّ هذا الأخير يبقى مختلفا باختلاف وضعيّة البلد؛ ففي الجزائر مثلا : فإن هذا القطاع يبرز كأنّه إستراتجية جديدة في النموّ القائم على ترقية النشاطات الصغيرة؛ فهو يمثّل في ذلك حلاّ لمشاكل البطالة المستعصية في أوقات الأزمات خاصّة ، من أجل هذا فإنّ سياسة (إدماج أو تعديل) بنى هذا الأخير يجب أن تستجيب لشرطين من الصّعب التوافق بينهما :

إيجاد مناصب العمل أوّلا، ثمّ تحسين الإنتاجية مع الأخذ بعين الاعتبار التباينات القصوى لنشاطات هذا القطاع، وحتّى تكون ديناميته أشدّ تنافسيّة يجب توفير معايير ضبط و تنظيم، من جهة أخرى حتميّة توفير جملة مساعدات و إعفاءات ضريبية و جبائية (كلّيّة و جزئيّة) أمر إلزاميّ، مع تسهيل عمليات الحصول على المساعدات المالية و القروض البنكية؛ حتى يسهل التكامل والاندماج المستقبلي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، فالمسألة لا تقف عند عتبة هذين الشرطين فحسب؛ بل وإنها أعقد ممّا يتصوّره البعض و زيادة؛ فهي تقتضي تسهيل التحاق عمّال القطاع غير الرسمي بالتكوين، ومن شأن هذه العملية الإسهام في (تحسين خدمات و منتجات القطاع غير الرسمي، و نموّ وتضاعف المؤسّسات غير الرسمية المستخدمة للتّقنيّات الحديثة)، و هو ما يمكنّها من منافسة المؤسّسات الرسمية من خلال المنتجات التي تعرضها سعرا وقدرة على اختراق الأسواق خاصّة داخل المناطق التي لا تطالها منتجات القطاع الرسمي، وبازدياد المنافسة تصبح العملية عكسيّة؛ فبدلا من جذب القطاع غير الرسمي إلى الممارسة الرسمية تسحب النشاطات الرسمية إلى القطاع غير الرسمي وهذا ما يتطلّب تغطية كاملة و إشرافا كلّيّا من قبل الدولة على عملية (الاندماج و التكامل)؛ حتّى تكون الاستفادة متبادلة بين القطاعين خاصّة من حيث مواجهة البطالة، و إلاّ فما الفائدة من وجود الدولة؟

ثمّ أين هو دورها في تحمّل المخاطرة؟.

Références :

1) **ADAIR Philippe**, 2002. " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002.

2) **BELARBI A** & **BOUNOUA C.,** 2007, " marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.

3) **BIT.,** 2000, "Rapport sur le travail dans le monde 2000, sécurité des revenu et protection sociale dans un monde en mutation", ED : BIT, Genève

4) **BOUNOUA C.,** 1993, " Insertion professionnelle des jeunes et système de formation en Algérie ", Cahiers du GRATICE, N°: 05, La relation Formation emploi, Université Paris XII, Juin

5) **BOUNOUA C.,** 2000, " libération de léconomie, FMI et informel en Algérie ", in colloque: Bilan du Programme d'ajustement structurel et perspectives pour léconomie Algérienne, Alger 14-15 juillet 1998

6) **BOUNOUA C.,** 2002, le rôle des facteurs institutionnels dans le processus dillégalisation de léconomie Algérienne", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002

7) **CHARMES J.,** 2000b, "The Informal Sector, an Engine for Growth or a Social Insurance for the Poor? Its Role in Economic Growth and During the Recent Financial Crisis in East Asia", in the Light of Some European Views on the Informal Sector, Paper prepared for the World

Bank project: Beyond the East Asia Socio-Economic Crisis: Lessons Towards the New Social Policy Agenda.

8) **CHARMES J.,** 1991, "Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie", in rapport du BIT du programme des Nations Unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 décembre 1991.

9) **CHARMES J** et **GRAIS B.,** 1994, " L'emploi informel, un concept utile même en pays développé ", courrier des statistiques, N°70, INSEE, JUIN.

10) **CHARMES J.,** 1998à "Contribution of Women Working in the Informal Sector in Africa: a Case Study", Paper prepared for the United Nations Statistics Division. "Umbrella Gender Statistics Programme" and presented at the Delhi Group Meeting on Informal Sector Statistics, Ankara, 28-30th April 1998.

11) **CHARMES J. and J. UNNI.,** 2001, "Employment in the Informal Sector and Informal Employment: New Insights from Recent Surveys in India, Kenya and Tunisia", 5th meeting of the Delhi Group on informal sector statistics, New Delhi, 19-21 September 2001.

12) **CHARMES J.,**" La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001.

13) **SCHNEIDER Friedrich, HOFREITHER Markus F and NECK Reinhard.,** 1989,"The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Some Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), the Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company

14) **ONS- Office National des Statistiques**, 2008, " enquête d'emploi auprès des ménages ", données statistiques.

15) **Projet de rapport**. 2005, " le secteur informel, illusions et réalités: les diplômés de la formation professionnelle et de l'enseignement supérieure " du 4 ème trimestre, ", CNES, Alger.

16) **ELAIDI A et BOUFENIK F.,** 2000, L'informel en Algérie ; quelle approche ? Communication au colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.

17) **FOURCADE B et HAMMOUDA N E.,** 2002, "Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités", Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse 20-21 septembre.

18) **JACKLINE Wahba.,** 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.